- **الجمهورية – الجمعة 01.12.2017**

• النفط يصعد بعد تمديد روسيا و"أوبك" تخفيضات الإنتاج

التفاصيل:

النفط يصعد بعد تمديد روسيا و"أوبك" تخفيضات الإنتاج

ارتفعت أسعار النفط اليوم الجمعة بعد أن اتفقت الدول الأعضاء في "أوبك" ومنتجون غير أعضاء بالمنظمة، في مقدمتهم روسيا، على تمديد اتفاق التخفيضات الإنتاجية حتى نهاية 2018.

وارتفعت عقود خام القياس العالمي مزيج "برنت" بمقدار 25 سنتا ما يعادل 0.4% إلى 62.88 دولار، فيما صعدت عقود خام القياس الأميركي "غرب تكساس الوسيط" بمقدار 18 سنتا أو 0.31% إلى 57.58 دولار.

وكان من المقرر أن ينتهي اتفاق يقضي بخفض مشترك للإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً من النفط بنهاية آذار المقبل، لكن الدول الـ 24 المشاركة فيه اتفقت خلال اجتماعات عقدتها أمس الخميس في فيينا على تمديده لتسعة أشهر إضافية.

على أن تبحث الدول المشاركة مسألة إدخال تعديلات على الاتفاق خلال اجتماع "أوبك" في حزيران 2018، وذلك بناء على معطيات السوق في وقتها.

هذا وأنهت عقود مزيج "برنت" جلسة تداول يوم أمس مرتفعة بمقدار 46 سنتا أو ما يعادل 0.7%، لتبلغ عند التسوية 63.57 دولار للبرميل. فيما، أغلقت عقود خام القياس الأميركي "غرب تكساس الوسيط" مرتفعة بمقدار 10 سنتات أو 0.2% إلى 57.4 دولار للبرميل.

وبذلك يكون مزيج "برنت" قد أنهى شهر تشرين الثاني على مكاسب قدرها 3.5%، في حين، كسب الخام الأميركي 5.5%.

- **وطنية – الجمعة 01.12.2017**

• أبي خليل يعلن اختتام جولة التفاوض مع الشركات البترولية

التفاصيل:

أبي خليل يعلن اختتام جولة التفاوض مع الشركات البترولية

وطنية - أعلن وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل اختتام جولة التفاوض على العرضين التقنيين المقدمين من تحالف شركات Total SA و ENI International BVو Novatekفي كل من الرقعتين 4

و9.

وقال أبي خليل: "أتممت وهيئة إدارة قطاع البترول جولة التفاوض مع الشركات البترولية، وسأرفع تقريرا إلى مجلس الوزراء حول نتائج التفاوض مع الشركات."

يذكر أن جولة التفاوض امتدت من 27 الحالي إلى 29 منه .

- **الشرق الاوسط – الجمعة 01.12.2017**
  - شركة صينية: اكتشاف حقل نفط كبير شمال غربي البلاد
  - }أوبك{ وحلفاؤها يتوافقون على خفض الإنتاج لنهاية 2018

التفاصيل:

شركة صينية: اكتشاف حقل نفط كبير شمال غربي البلاد

أعلنت شركة نفطية، أمس (الخميس)، عن العثور على حقل نفطي به احتياطي يقدر بنحو مليار طن في حوض جونجار بمنطقة شينغ يانغ الويغورية ذاتية الحكم شمال غربي الصين.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) اليوم (الجمعة)، نقلا عن فرع شركة بتروتشاينا في شينغ يانغ، أن حقل النفط المكتشف في منطقة ماهو، ويحتوي على احتياطي مؤكد يبلغ 520 مليون طن، من المحتمل أن يبلغ مخزونه 1.24 مليار طن.

وأفاد تانغ يونغ، عالم جيولوجي من شركة بتروتشاينا، المنتجة للنفط في البلاد، بأن المنطقة تمتلك ظروفا طبيعية تبشر باكتشاف احتياطي آخر يبلغ مليار طن.

وبلغت الطاقة الإنتاجية الجديدة 1.38 مليون طن في المنطقة خلال العامين الماضيين. كما تم التخطيط لقدرات جديدة تقدر بأكثر من 6 ملايين طن في الفترة من 2016 حتى 2020.

}أوبك{ وحلفاؤها يتوافقون على خفض الإنتاج لنهاية 2018

مصدر لـ«الشرق الأوسط» : ليبيا ونيجيريا ستلتزمان بالحد الأقصى في 2017

أكدت مصادر داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أن الأعضاء اتفقوا أمس مع حلفائهم من المنتجين خارج المنظمة وعلى رأسهم روسيا، على تخفيض إنتاج النفط حتى نهاية عام 2018، فيما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول خطة محددة لمراجعة اتفاق خفض الإنتاج خلال اجتماع المنظمة القادم في يونيو (حزيران).

كما أكدت المصادر لـ«الشرق الأوسط» أن ليبيا ونيجيريا، وهما الدولتان اللتان جرى إعفاؤهما من سقف الإنتاج خلال الاتفاق الذي ينتهي في مارس (آذار) المقبل، ستدرجان في الاتفاق الذي أقر أمس، وستقوم الدولتان بالالتزام بكبح إنتاجهما عند «أعلى مستويات بلغها الإنتاج في كل منهما في عام 2017». وأوضحت المصادر إن الاتفاق مع الدول خارج المنظمة شهد تعديلا طفيفا بالصياغة، ليكون بمثابة «اتفاق جديد» من يناير (كانون الثاني) إلى ديسمبر (كانون الأول) 2018، بدلا من النص على تمديد الاتفاق الحالي من مارس (آذار) حتى نهاية العام المقبل، من دون أن

يؤثر ذلك على فحوى الاتفاق أو نسب التقليص.
وفي وقت مبكر مساء أمس، قبل اجتماع أوبك المؤلفة من 14 عضوا مع منتجين غير أعضاء بالمنظمة في مقدمتهم روسيا، للموافقة على تمديد تخفيضات الإنتاج المشتركة، قال مندوب إن أوبك وافقت على تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2018، بينما تسعى المنظمة جاهدة للانتهاء من إزالة وفرة في المعروض العالمي من الخام وتفادي انهيار آخر للأسعار. وتم التوصل للاتفاق من حيث المبدأ بعد بضع ساعات من المناقشات، في مقر أوبك في فيينا.
وأمس، أكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أنه يفضل تمديد التخفيضات تسعة أشهر حتى نهاية عام 2018، وقال قبل الاجتماع: «أتوقع أن يلتزم الجميع بالتمديد، والسعودية ستكون محفزا». كما صرح وزير النفط الكويتي عصام المرزوق قبل بدء الاجتماع أمس قائلا في حسم: «لم نتباحث في تمديد لستة أشهر، الخيار الوحيد المطروح هو لتسعة أشهر.«
وقال الفالح، في مؤتمر صحافي على هامش الاجتماع إن «المباحثات التي أجريناها، بما في ذلك مباحثات ثنائية ومباحثات غير رسمية، تشير إلى مثالية اتحادنا»، مضيفا أن «جميع الدول المشاركة في الاتفاقية راضية عن التقدم الذي حققناه في عام 2017، وأعتقد أننا نفذنا عملا جيدا».. متابعا: «سنواصل هذه العملية، لأن فائض مخزونات النفط لم يصل بعد إلى المستوى الذي نرضى به، والذي يناسب السوق.«
ونقلت مصادر عن وزراء أوبك أن «استقرار أسعار السوق يرتبط بالالتزام باتفاق الإنتاج». فيما أشار الفالح إلى أن المملكة العربية السعودية ستظل مثالا على الالتزام بتنفيذ الاتفاق، مضيفا: «ليست هناك حاجة لتعميق مستوى إنتاج النفط في الاتفاقية». وأشار إلى أن الدول أعضاء الاتفاقية يتوقعون تراجع مخزونات النفط التجارية إلى متوسط الخمس سنوات في النصف الثاني من العام المقبل.
وأوضح الفالح أنه من السابق لأوانه الحديث عن الخروج من التخفيضات لستة أشهر على الأقل، مشيرا إلى أن أوبك ستنظر خلال اجتماعها القادم في يونيو في مدى التقدم الذي تحقق.
وكانت روسيا قبل اجتماعات أمس تضغط من أجل «فهم أفضل لكيفية خروج المنتجين من اتفاق التخفيضات، حيث تريد تقديم خطوط إرشادية لشركاتها الخاصة والعامة العاملة في قطاع الطاقة.«
وكانت لجنة وزارية تضم أعضاء من «أوبك» ومنتجين مستقلين من بينهم روسيا والسعودية، قد أوصت أول من أمس الأربعاء بأن تمدد «أوبك» وحلفاؤها غير الأعضاء بالمنظمة تخفيضات إنتاج النفط 9 أشهر خلال اجتماع أمس.
وارتفعت أسعار النفط الخميس مع بدء اجتماع فيينا، بعد تعليقات أولية من أعضاء المجموعة تعطي إشارة على أن تمديد اتفاق تخفيضات إنتاج النفط الراهن حتى نهاية عام 2018 سيكون النتيجة الأرجح.
وكان اتفاق خفض الإنتاج الذي شهد تقليص المجموعة لإنتاجها بواقع 1.8 مليون برميل يومياً، قد رفع أسعار الخام بنسبة 40 في المائة منذ منتصف العام. وجرى تداول العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت للتسليم في فبراير (شباط) أمس بارتفاع قدره 77 سنتا إلى 63.30 دولار للبرميل.
وبفضل التخفيضات التي التزمت بها الأطراف، تقلص حجم المخزونات النفطية من نحو 340 مليون برميل في بداية العام الحالي، إلى 140 مليون برميل فقط فوق متوسط الخمس سنوات.

- **الديار – الجمعة 01.12.2017**
  - لأول مرة منذ عامين... شحنة ديزل تغادر السعودية إلى نيويورك

التفاصيل:

لأول مرة منذ عامين... شحنة ديزل تغادر السعودية إلى نيويورك

أفاد تجار وبيانات تتبع حركة السفن على "تومسون رويترز إيكون" أن سفينة محملة بالديزل غادرت السعودية متجهة إلى نيويورك للمرة الأولى منذ أكثر من عامين، حسبما ذكرت وكالة "رويترز".
غادرت السفينة، القادرة على حمل ما يصل إلى 112 ألف طن من الديزل، ميناء ينبع في السعودية يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قاصدة نيويورك، بحسب بيانات إيكون.
وعند تفريغ الشحنة في نيويورك، ستكون هذه هي المرة الأولى منذ شباط/فبراير 2015، التي تستورد فيها الولايات المتحدة الديزل من السعودية، وفقا لما أظهرته بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

- **الحياة – الجمعة 01.12.2017**
  - اتفاق «أوبك» ودول خارجها على استمرار خفض الانتاج
  - النفط يصعد مدعوماً بتمديد خفوضات الإنتاج

التفاصيل:

اتفاق «أوبك» ودول خارجها على استمرار خفض الانتاج

اعلن وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير النفط الروسي الكساندر نوفاك ليل أمس في فيينا في اعقاب اجتماع أعضاء «أوبك» ودول من خارج المنظمة، قرار تمديد فترة خفض انتاج الدول الـ٢٤ حتى نهاية ٢٠١٨. وسيترأس الوزيران السعودي والروسي لجنة المراقبة الوزارية التي ستسهر على تنفيذ الاتفاق.
وقال الفالح، ان وزير النفط الاماراتي سهيل المزروعي سيتولى رئاسة «أوبك» ابتداء من كانون الثاني (يناير) المقبل. وشدد على ان انتاج الدول خارج مجموعة الـ24، خصوصاً المنتج الاميركي للنفط الصخري يبقى موضوع تساؤل. وقال الفالح ان ليبيا ونيجيريا اكدتا في الاجتماع انهما لن تزيدا الانتاج على مستويات ٢٠١٧.
وقال الفالح ان الدول تريد الاستمرار في جهودها من اجل استقرار الاسواق الى ما بعد ٢٠١٨.
واعرب عن تفاؤله الكبير على المدى المتوسط والطويل، وشدد على ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع النفط. وقال ان السعودية ملتزمة وحريصة على الحفاظ على استمرارية هذه الجهود.
وأن العمل المشترك بين السعودية وروسيا سيترسح من اجل ذلك.
واكد نوفاك بدوره ايجابية العمل مع الفالح وقال ان ٢٤ دولة وقعت الاتفاق اضافة الى حضور ٦ دول مراقبة ايدته اي ان هناك ٣٠ دولة ايدت هذا القرار. وتحدث نوفاك عن تعاون مقبل في أكثر من مجال مع السعودية.
وكانت الدول الـ٢٤ أعلنت الاستمرار بخفض انتاجها بنحو 1.8 مليون برميل يومياً حتى نهاية السنة المقبلة. وقرر الوزراء، بعد اجتماع ماراتوني تجاوز أربع ساعات، مراجعة هذا القرار في اجتماع حدد في 12 حزيران (يونيو) المقبل في فيينا. وانعكس قرار تمديد خفض الانتاج، على أسعار النفط وتجاوز سعر خام القياس الاوروبي «برنت» مستوى ٦٤ دولاراً.

وكان رئيس الاجتماع وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح، أكد ان القرار الجديد بتمديد خفض الانتاج «سيزيل فائض المخزون النفطي». وابلغ وزير النفط الايراني بيجان زنقنة الاجتماع ان اسعاراً تقارب ٦٠ دولاراً للبرميل مستوى مقبول للمنتجين.
وشدد الفالح على أهمية التمهل في اصدار أحكام وقال «يجب علينا انتظار السنة المقبلة، ولو أن الاتجاه الأساس بوضع العرض والطلب، سيتطلب تمديد خفض الإنتاج على مدى سنة 2018 باكملها». لكن الفالح رأى ضرورة «الأخذ في الاعتبار تطورات قد تحدث، ولدينا لجان مراقبة السوق التي تجتمع شهرياً». وقال: «لا أتوقع تطوراً يجعلنا في الربع الأول من السنة المقبلة نغيّر مسار خفض الإنتاج الذي أتاح لنا النجاح في تقليص مستوى المخزون منذ سنة».
وأشاد الفالح بالتعاون مع روسيا، قائلاً: «إننا وروسيا أكبر منتجين ومصدرين، ولدينا مسؤولية مشتركة لاقتصاداتنا ولتأثيرنا أيضاً في اقتصادات العالم، ووجدت أن مناقشاتي مع الوزير الروسي ألكسندر نوفاك وغيره من المسؤولين مثمرة جداً، على صعيد التعاون الذي سيستمر في المدى الطويل».
لقراءة المزيد حول الموضوع:

النفط يصعد مدعوماً بتمديد خفوضات الإنتاج
ارتفعت العقود الآجلة للنفط اليوم (الجمعة)، بعدما اتفقت «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) وكبار المنتجين خارجها على تمديد خفوضات الإنتاج في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع وتهدف إلى تصريف التخمة المستمرة في المعروض العالمي.
واتفقت «أوبك» وبعض المنتجين المستقلين بقيادة روسيا أمس على إبقاء خفوضات الإنتاج حتى نهاية 2018، بينما أشاروا إلى احتمال الخروج من الاتفاق مبكراً إذا شهدت السوق ارتفاعات في الأسعار.
وبحلول الساعة 06:35 بتوقيت غرينتش، زاد الخام الأميركي في العقود الآجلة 17 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 57.57 دولار للبرميل.
وارتفع خام القياس العالمي مزيج «برنت» في العقود الآجلة تسليم شباط (فبراير) المقبل 24 سنتاً إلى 62.87 دولار للبرميل.
وكان محللون قالوا في وقت سابق أن التمديد تسعة أشهر أُخذ في الاعتبار بالفعل.
وعلى مدى تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ارتفع «برنت» حوالى 3.6 في المئة في حين صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي حوالى 5.6 في المئة، إذ دفع التجار الأسعار للارتفاع توقعاً لتمديد الخفوضات بعد آذار (مارس) 2018.

- **جريدة الحريدة – الجمعة 01.12.2017**
  - هل تنجح «أوبك» في احتواء مخاوف روسيا؟
  - «وزارية أوبك والمستقلين» توصي بتمديد خفض إنتاج النفط 9 أشهر
  - سعر برميل النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 59.65 دولار

التفاصيل:

هل تنجح «أوبك» في احتواء مخاوف روسيا؟

أفادت تقارير بتعرض صناعة النفط الروسية لاضطرابات حادة، دفعت الشركات المحلية إلى الضغط على الرئيس بوتين لسحب البلاد خارج الاتفاق، لكن البعض مازال يؤمن أن هناك طرقاً لتهدئة مخاوف موسكو.

بينما اجتمع أعضاء "أوبك" وغيرهم من المنتجين المستقلين في فيينا امس، هناك مخاوف من رفض روسيا تمديد العمل باتفاق كبح الإمدادات بسبب الضغوط الداخلية التي تتعرض لها موسكو، بحسب تقرير لـ"سي إن بي سي".

ومن المقرر انتهاء العمل بالاتفاق بشكله الحالي -دون تمديد- في مارس من العام المقبل، ومؤخراً تعالت الأصوات المنادية والمرجحة لتمديد أجل هذه الخطة حتى نهاية 2018، وهو ما اقترحه الرئيس الروسي بنفسه الشهر الماضي.

بيد أن تقارير أفادت بتعرض صناعة النفط الروسية لاضطرابات حادة، دفعت الشركات المحلية للضغط على الرئيس فلاديمير بوتين من أجل سحب البلاد خارج الاتفاق، لكن البعض مازال يؤمن أن هناك طرقاً لتهدئة مخاوف موسكو.

تهدئة المخاوف الروسية

- ترى كبيرة محللي أسواق النفط لدى "إنرغي آسبكتس" أمريتا سين، فرصة خلال اجتماع فيينا كي تطلب روسيا مزيداً من الوضوح حول موعد انتهاء الاتفاق، وكيفية إدارة مرحلة الخروج منه.

- تقول أمريتا: أعتقد أن الروس يدعمون تمديدا مدته تسعة أشهر، لكن ما يقولونه الآن يؤكد أن الأمر ليس سهلا بالنسبة لهم، لاسيما أنهم لا يمتلكون شركة نفط واحدة كبيرة يمكنها تعزيز الإنتاج.

- ربما أيضا لايزال الروس بحاجة لمزيد من الإرشاد والتوجيه حول ما إذا كان ينبغي دفع السوق نحو مزيد من العجز على مدار هذه المدة المقترحة، وكيف ينبغي لهم التعامل مع ذلك؟

- هناك ثلاث أو أربع شركات نفطية رئيسية في روسيا، وهي بحاجة إلى استراتيجية سنوية، علما بأنها لا تستطيع فعل الكثير خلال الربع الأخير والأول من العام لهبوط درجات الحرارة بشكل يعيق توسيع عمليات الحفر.

- لذا يُعتقد أن الروس يفضلون تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى 6 أشهر فقط لا 9، لتجنب انقضائه في فصل الشتاء.

توقعات متفائلة

- رغم المخاوف المحتملة للمطالب الروسية، سيتم تمديد الاتفاق تسعة أشهر إضافية، فإقرار المنتجين أي شيء دون ذلك سيسبب خيبة أمل للأسواق.

- تدرك "أوبك" المخاطر المحتملة جيدًا، وسبق أن اختبرتها في مايو، لتؤكد حتى قبل اجتماع المنتجين بأسابيع عزمها تمديد الاتفاق مدة تسعة أشهر إضافية تبدأ من نهاية يونيو، ما شكل مفاجأة إيجابية.

- يقول كبير المحللين بوحدة الطاقة لدى "بوسطن كونسالتنغ غروب" للأبحاث والاستشارات جيمي وبستر، إن المطالب الروسية قد تتغير، ومع ذلك لن يشهد الاجتماع ارتباكًا وسيسفر غالبًا عن تمديد الاتفاق.

- يؤكد "وبستر": سلوك روسيا يستحق المراقبة، لكن مازلت أعتقد أنه سيتم تمديد العمل بالاتفاق مدة تسعة أشهر أو ستة على الأقل، رغم العوامل الخارجية التي يمكن أن تصعب الأمور قليلًا.

الأهداف ليست محسومة

- رغم التمديد المحتمل للاتفاق يعتقد "وبستر" أن عام 2018 سيشهد تواصلا في زيادة المعروض النفطي، ما يشكل تحديا كبيرا أمام "أوبك"، وذلك بفضل الأعمال الصخرية المزدهرة في الولايات المتحدة.

- يثق أعضاء "أوبك" في التوصل إلى اتفاق بشأن التمديد، حسبما أكد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي في تصريحات صحافية قال فيها هذا الأسبوع، إن هناك عدة خيارات تتعلق بإطالة أمد الاتفاق سينظر فيها المجتمعون.
- أضاف المزروعي: نحن ننتظر الاجتماع لمعرفة القرار الأخير، لكن يمكن القول اننا سنناقش سيناريوهات عدة، من بينها تمديد العمل بخطة كبح الإمدادات حتى نهاية عام 2018.
- في نهاية مؤتمره الصحافي أكد المزروعي إثمار جهود المنتجين نتائج طيبة خلال العام الحالي، مضيفًا: مازلنا بحاجة لمواصلة العمل، لكن هذا الأمر بحاجة لنقاش ولا يمكن التنبؤ بالقرار النهائي حتى الآن.

«وزارية أوبك والمستقلين» توصي بتمديد خفض إنتاج النفط 9 أشهر

الكويت: توازن المخزون لن يكون قبل نهاية 2018... والسعودية: الخروج من الاتفاقية سيكون تدريجياً

من اليمين: الفالح، باركيندو، المرزوق ونوفاك خلال اجتماع أوبك

أوصت لجنة وزارية، تضم أعضاء من "أوبك" ومنتجين مستقلين، أمس الأول، بأن تمدد "أوبك" وحلفاؤها غير الأعضاء بالمنظمة تخفيضات إنتاج النفط 9 أشهر، خلال اجتماع أمس.

قال وزير النفط عصام المرزوق: "طرحنا على اللجنة الفنية لمراقبة اتفاق خفض الإنتاج اعتماد معيار الصادرات كوسيلة مرادفة لمعرفة مستويات الإنتاج، لتعزيز الشفافية والمصداقية، لاسيما أن بعض الوكالات بدأت تشكك في أن مستويات الالتزام مبالغ بها أو غير حقيقية".

وأشار المرزوق، في تصريحات لـ"العربية"، في فيينا، عشية اجتماع "أوبك"، إلى أسباب اعتبار الصادرات كمعيار لقياس التزام الدول باتفاق خفض الإنتاج، كما تحدث عن التوصيات التي رفعتها اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج إلى الاجتماع الوزاري.

واضاف أن لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج اجتمعت لمراجعة التزام سبتمبر وأكتوبر، "وبالتالي سنرى سيناريوهات عديدة تطرح في الاجتماع الوزاري قبل معرفة القرار الذي سيتخذ"، مؤكدا أن الكويت ستؤيد القرار الذي يخدم المصلحة العامة، "فإذا كان هناك اتفاق على التمديد 9 أشهر فسندعم ونؤيد هذا التوجه حتما".

ولفت إلى أن بعض السيناريوهات تتحدث عن أن توازن المخزون لن يكون قبل نهاية 2018، "لذلك ارتأينا أن نعطي المزيد من الوقت لتمديد اتفاق خفض الإنتاج 9 أشهر للوصول إلى هذا المطلب، لكن ذلك يتطلب توافق جميع الأطراف".

ضغط الأسواق

من ناحية أخرى، ذكر المرزوق ان الوزراء يأخذون بعين الاعتبار دائما ردة فعل الأسواق عند أي قرار يتم اتخاذه، ورأى أن هناك ضغطا في الوقت الراهن من الأسواق في اتجاه إصدار قرار التمديد وعدم تأجيله.

واوضح أن إنتاج الشركات محدود بالاستثمارات، وبالتالي "لا خوف من فائض في الإمدادات"، مستبعدا عودة الدول إلى كامل طاقتها الإنتاجية بين ليلة وضحاها، لكنه لفت إلى أن لكل اتفاقية سيناريوهات للخروج، حيث سيتم وضع دراسات لذلك في حال تم التوصل إلى التوازن المأمول في الأسواق.

وبخصوص الدول المعفاة من التخفيضات، أكد أنه ستتم مناقشة وضع سقف لتلك الدول التي كانت معفاة من الاتفاق، حيث لن يكون هناك إعفاء جديد بل سقف إنتاجي سيحدد في البيان الختامي لاجتماع فيينا.

السيناريوهات المطروحة

من جانبه، أكد محافظ الكويت في منظمة أوبك هيثم الغيص أن الكويت تؤيد القرارات التي تصب في مصلحة الجميع، واشار إلى أن اللجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج درست العديد من السيناريوهات

المطروحة، "وإحداها تدور حول متى سيتحقق هذا التوازن في سوق النفط"، معربا عن تفاؤله "بالقرار الذي سيتخذ في المؤتمر الوزاري للمنظمة بما يخدم مصلحة الجميع".
ونفى الغيص أي حديث عن تمديد الاتفاق مدة 3 أشهر، بعد انتهاء صلاحيته مارس المقبل، على أن تتم مراجعته في يونيو 2018، مؤكدا أن الكثير من التكهنات والشائعات التي يتم تداولها حول ما طرحته اللجنة الوزارية، لكنه عاد ليؤكد أن السوق النفطي لن يصل حتما إلى التوازن في مارس 2018.
من جهة أخرى، أشار إلى أن إنتاج النفط الصخري هو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في انقلاب المعدلات، مبينا أن "اللجنة الفنية وضعت أمس الكثير من الأرقام حول توقعاتها لمستويات النفط الصخري، حيث من المتوقع أن نلحظ زيادة في إنتاج النفط الصخري بين 800 ألف ومليون برميل يوميا خلال 2018".
اصطفاف كامل
بدوره، أكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، على هامش الاجتماع، أنه يفضل تمديد اتفاق خفض الإنتاج 9 أشهر، مضيفا ان هناك اصطفافا كاملا مع جميع دول أوبك، وجميع الإجراءات التي تم اتخاذها كانت جيدة، وأشار إلى أنهم يسعون للاستمرار في هذه العملية، والخروج من هذه الاتفاقية سيكون تدريجيا.
وأوضح الفالح أنه سيتم تقييم المخزونات لاحقا، متوقعا أن تنخفض في الربع الثاني من العام المقبل، وأن يزيد الطلب على النفط مع تسارع الاقتصاد العالمي، وأنهم سيكونون جاهزين لتلبية هذا الطلب، وأن يكون هناك سحب جيد من المخزونات في الربعين الثاني والثالث العام المقبل.
أجواء من التفاؤل
وقال الفالح، في حديث لـ"العربية"، إن هناك أجواء من التفاؤل سبقت الاجتماع الوزاري في فيينا، مؤكدا أن القرار الذي سيتخذ "سيكون خيرا للسوق النفطي".
جاء ذلك ردا على سؤال حول مدة تمديد الاتفاق المرتقبة، على هامش عشاء احتفالي بمناسبة مرور عام على الاتفاق بين "أوبك" والمنتجين المستقلين، قائلا: "المفاوضات والنقاشات مع الوزراء تتسم بروح عالية من التعاون والتفاؤل والتقدير للنجاح الذي حققه اتفاق أوبك خلال عام 2017.
وأوصت لجنة وزارية تضم أعضاء من "أوبك" ومنتجين مستقلين، بينهم روسيا والسعودية، أمس الأول، بأن تمدد "أوبك" وحلفاؤها غير الأعضاء بالمنظمة تخفيضات إنتاج النفط 9 أشهر خلال اجتماع عقد امس.
جهود مشتركة
وأكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك ان التوازن لم يعد حتى الآن إلى سوق النفط، لافتا إلى الحاجة للجهود المشتركة التي تبذلها "أوبك" ومنتجون مستقلون بعد الأول من أبريل، حينما ينتهي اتفاق عالمي لخفض الإنتاج.
وجاء في كلمة نوفاك: "السوق لم يتوازن بعد بشكل كامل، هناك حاجة للجهود المشتركة بعد الأول من أبريل. الجميع يوصون بأن الاتفاق من الممكن أن يمدد. واليوم ستجري مناقشة مثل تلك التفاصيل المحددة". وقالت مصادر مطلعة على المحادثات إن روسيا اقترحت خيارا لمراجعة الاتفاق في الاجتماع المقبل لـ"أوبك" في يونيو إذا حدث صعود حاد للسوق.
ولا يزال من المحتمل أن يجري نقاش في اللحظات الأخيرة حول صيغة البيان المنتظر، في الوقت الذي تضغط روسيا، غير العضو في أوبك، من أجل رسالة واضحة حول كيفية إنهاء التخفيضات على نحو يجنب السوق ارتفاعا محموما في الإسعار، إذا حدث نقص في المعروض في وقت قريب جدا.
لا مفاجآت
وقال مندوب في "أوبك": "سيتفقون على (التمديد) تسعة أشهر"، مضيفا أن من المتوقع أن يمضي الاجتماع بسلاسة، وقال مصدر ثان: "لا مفاجآت... الجميع يؤيدون تسعة أشهر". وأدلى مصدران آخران بتعليقات مماثلة.
وأشارت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا إلى أنهما قد تراجعان أي تمديد للاتفاق حين تجتمعان مجددا في يونيو إذا شهد السوق ارتفاعات محمومة.

ومع ارتفاع أسعار النفط فوق 60 دولارا للبرميل، يتخوف البعض من أن مثل ذلك التمديد قد يؤدي إلى زيادة إنتاج الخام في الولايات المتحدة غير المشاركة في الاتفاق.
ومن أجل ضبط ميزانيتها، تحتاج روسيا إلى أن تكون أسعار النفط أقل بكثير مما تسعى إليه السعودية أكبر منتج في "أوبك"، والتي تستعد لإدراج أسهم عملاق النفط أرامكو العام المقبل، ومن ثم ستستفيد من سعر النفط الأعلى.
سحب كبير
وذكر المراقب المخضرم لـ"أوبك" مؤسس بيرا للاستشارات جاري روس: "الأسعار ستلقى دعما في ديسمبر بسحب كبير من المخزونات العالمية. السوق قد يحدث مفاجأة بالارتفاع، ولا يستبعد وصولها إلى 70 دولارا لبرميل برنت إذا حدث تعطل غير متوقع في الإمدادات".
وأفادت ثلاثة مصادر على دراية بمباحثات "أوبك" بأن المنظمة قد تناقش أيضا تقييد إنتاج نيجيريا عند 1.8 مليون برميل يوميا وليبيا عند مليون برميل يوميا، بعدما كانت تعفي البلدين بسبب الاضطرابات وانخفاض الإنتاج عن المستويات الطبيعية.
وظلت تخفيضات الإنتاج قائمة منذ بداية 2017، وساعدت على تقليص فائض مخزونات النفط العالمية، وإن كانت تلك المخزونات ما زالت، وفق "أوبك"، أعلى من متوسط خمس سنوات بمقدار 140 مليون برميل.
وأشارت روسيا إلى أنها تريد فهما أفضل لكيفية خروج المنتجين من اتفاق التخفيضات، حيث تريد تقديم خطوط إرشادية لشركاتها الخاصة والعامة العاملة في قطاع الطاقة.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 59.65 دولار
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 6 سنتات في تداولات امس الخميس ليبلغ 59ر65 دولار أمريكي مقابل 59ر71 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الاربعاء وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس بعد أن اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون غير أعضاء بالمنظمة في مقدمتهم روسيا على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية 2018.
وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 46 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 63ر57 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 10 سنتات ليصل الى مستوى 57ر40 دولار.

- **الجزيرة – الجمعة 03.12.2013**
  - أوبك والمستقلون يقرون تمديد اتفاق خفض الإنتاج

التفاصيل:

أوبك والمستقلون يقرون تمديد اتفاق خفض الإنتاج
قال مندوبون في منظمة الدول المصدرة للنفط) أوبك) إن المنظمة والمنتجين المستقلين اتفقوا اليوم على تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام المقبل، وجاء الاتفاق في ختام اجتماع

بمقر المنظمة في فيينا خصص لمناقشة تمديد التخفيضات التي ينتهي العمل بها في مارس/آذار المقبل.
ونقلت وكالة رويترز عن مندوبين في أوبك أن المنظمة أقرت تمديد اتفاق خفض الإنتاج بعد ساعات من المناقشات بمقر المنظمة، وأضاف مندوب أن أوبك ما زالت تناقش إمكانية وضع سقف لإنتاج ليبيا النفطي المستثناة من اتفاق خفض الإنتاج، في حين ألزمت المنظمة نيجيريا بخفض إنتاجها بعدما أعفيت عند إبرام الاتفاق بداية العام من تقليص إمداداتها.
وقد أقر وزراء أوبك الـ14 ونظراؤهم من 12 دولة منتجة مستقلة بقيادة روسيا تمديد خفض الإنتاج النفطي المشترك البالغ نحو 1.8 مليون برميل يوميا، وتسعى أوبك وشركاؤها إلى تقليص تخمة المعروض العالمي من الخام وتفادي انهيار آخر للأسعار.

الالتزام بالحصص
وقال خالد الفالح وزير الطاقة السعودي رئيس الدورة الحالية لأوبك في الاجتماع التمهيدي أمس الأربعاء إنه من الضروري التزام جميع منتجي النفط بحصص التخفيضات المحددة.
وأضاف الفالح أن العمل سيتواصل في الأشهر المقبلة لضمان التزام جميع أعضاء منظمة أوبك باتفاق الخفض، مشيرا إلى وجود دول تقيدت بالخفض وأخرى تجاوزت حصتها.
وشدد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك على ضرورة توحيد جهود الدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاجالنفطي.
وعقب إقرار أوبك لتمديد اتفاق خفض الإنتاج إلى نهاية العام 2018 ارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت بنسبة 1% ليلامس 64 دولارا للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لسعر خام تكساس الأميركي ستين سنتا لتقترب من مستوى 58 دولارا.
وكان اتفاق خفض الإنتاج الذي أبرمته أوبك والمنتجون المستقلون في بداية العام أسهم في دفع أسعار النفط للارتفاع بنسبة 40% منذ منتصف العام الجاري.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 01.12.2017**
  - أسعار النفط تصعد بعد تمديد أوبك تخفيضات الإنتاج
  - 5وزراء طاقة: السوق تتعافى .. و2018 إيجابي لأسعار النفط

التفاصيل:

أسعار النفط تصعد بعد تمديد أوبك تخفيضات الإنتاج
ارتفعت العقود الآجلة للنفط اليوم الجمعة بعدما اتفقت أوبك وكبار المنتجين خارجها على تمديد تخفيضات الإنتاج في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع وتهدف إلى تصريف التخمة المستمرة في المعروض العالمي.
واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض المنتجين المستقلين بقيادة روسيا أمس الخميس على إبقاء تخفيضات الإنتاج حتى نهاية 2018، بينما أشاروا إلى احتمال الخروج من الاتفاق مبكرا إذا شهدت السوق ارتفاعات محمومة في الأسعار.
وبحلول الساعة 0635 بتوقيت جرينتش، زاد الخام الأمريكي في العقود الآجلة 17 سنتا أو 0.3 بالمئة إلى 57.57 دولار للبرميل.
وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم فبراير شباط 24 سنتا إلى 62.87 دولار للبرميل.

وكان محللون قالوا في وقت سابق إن التمديد تسعة أشهر قد أُخذ في الاعتبار بالفعل.
وعلى مدى نوفمبر تشرين الثاني ارتفع برنت نحو 3.6 بالمئة في حين صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي حوالي 5.6 بالمئة، حيث دفع التجار الأسعار للارتفاع توقعا لتمديد التخفيضات بعد مارس آذار 2018.

5وزراء طاقة: السوق تتعافى .. و2018 إيجابي لأسعار النفط

قال خمسة وزاء طاقة خلال الاجتماع الوزاري في منظمة "أوبك" في فيينا أمس إن الأسواق النفطية تتعافي وإن عام 2018 سيكون إيجابيا بفضل مد اتفاق خفض الإنتاج، وحالة التفاؤل الواسعة التي تسود الأسواق بقرب استعادة التوازن بين العرض والطلب.
وأكد لـ "الاقتصادية"، المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ورئيس مؤتمر "أوبك"، أن هناك تقدما إيجابيا ومبشرا إزاء جهود التعاون بين المنتجين لضبط المعروض العالمي مشيرا إلى أن تعافي الأسعار قاد إلى تحسن مستويات الاستثمارات الجديدة وهو أمر حيوي لمستقبل الصناعة.
وأضاف الفالح، أن الأسواق على مشارف تحقيق توازن جيد بين العرض والطلب، لافتا إلى أن كل البيانات والقياسات الحالية للسوق تنبئ بتطورات إيجابية، وتجعلنا واثقين بخطة تعامل "أوبك" مع السوق.
ونوه الوزير الفالح إلى أن المخزونات تتراجع بوتيرة جيدة ما ينبئ بأن عام 2018 سيكون عاما جيدا لسوق النفط، مشددا على أهمية التمسك بتخفيضات الإنتاج مجددا لحين تحقيق التعافي الكامل.
وكان الفالح قد أكد في كلمة افتتاحية أن الأهداف ستتحقق من خلال التعاون في تمديد خفض الإنتاج لتسعة أشهر جديدة مشيرا إلى انخفاض فائض المخزونات إلى 140 مليون برميل والسوق تتحرك بقوة نحو استعادة التوازن وعودة المخزونات إلى المتوسط في خمس سنوات.
وأضاف الفالح أن مصداقية أوبك والثقة بخططها تتزايد، ونتيجة لذلك ارتفعت مستويات الامتثال بخفض الإنتاج، مشيرا إلى أنه لا قلق على السوق على الرغم من أننا على مشارف فترة ضعف الطلب في الربع الأول بسبب صيانة المصافي وغيرها.
وأشار الفالح إلى أن الطلب مطمئن وسيرتفع 1.5 مليون برميل يوميا في العامين الجاري والمقبل منوها إلى ضرورة تحمل كل المنتجين لمسؤوليات مشتركة للحفاظ على النجاح الذي تحقق لافتا إلى أن لجنتي المراقبة والفنية قاموا بعمل جيد ومتميز في تقييم ومتابعة تطورات السوق النفطية.
وذكر وزير الطاقة أن مستقبل "أوبك" سيكون أفضل، وسنتغلب على كل التحديات بالتعاون مع دول خارج المنظمة، منوها إلى ضرورة تطوير أطر التعاون المشترك بين الجانبين معتبرا أن استمرارية التعاون ستصب في صالح المنتجين والمستهلكين على السواء، مضيفا أننا بحاجة الى تنمية الاستثمارات خاصة في مجال البنية الأساسية للنفط مشيرا إلى أهمية اضافة 10 تريليونات دولار استثمارات جديدة خلال العقدين المقبلين.
ونوه الفالح إلى أن أوبك تهتم بشكل كبير بقضية تغير المناخ وتتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال لخفض انبعاثات الكربون لتمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل للطاقة في العالم، مؤكدا أن الطريق ما زال طويلا ولكننا سنصل إلى أهدافنا بالحفاظ على النجاح الحالي وتطويره على المدى الطويل.
وأكد الفالح أن هناك الكثير من الدول من خارج أوبك حرصت على المشاركة فى الاجتماع مثل الكونغو والبحرين ومصر وأذربيجان وكازاخستان وماليزيا والمكسيك وسلطنة عمان والسودان وجنوب السودان وتركمستان وأوغندا وأوزبكستان.
وقال الفالح في ختام الاجتماعات إن إعلان التعاون المشترك بين المنتجين كان ضرورة للتغلب

على دورة اقتصادية صعبة استمرت ثلاث سنوات وهو ما صنع تحولا واختلافا في وضع السوق بحسب البيانات الاقتصادية وتم العمل على دعم مصالح المنتجين والمستهلكين.
وتوقع الفالح أن يسجل معدل النمو العالمي في العام المقبل 3.7 في المائة مشيرا إلى وجود العديد من النتائج الإيجابية وفي مقدمتها الخطوات السريعة نحو تحقيق أهداف التوازن في السوق لافتا إلى أن المنتجين بحثوا على نحو واسع وضع السوق في العام الجديد.
وأوضح الفالح أن التغلب الكامل على كل التحديات يتطلب الصبر والإصرار على العمل المشترك ولقد وضعنا قواعد قوية يمكن البناء عليها مستقبلا، وسنشهد الكثير من الاستقرار سواء على المديين القصير والطويل.
من جانبه، قال لـ "الاقتصادية"، عصام المرزوق وزير النفط الكويتي، إن المشروعات الاستثمارية النفطية في بلاده لم تتوقف حتى في ظل تراجع الأسعار مشيرا إلى أن استثمارات الكويت ستلامس نحو 120 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وتشمل المصافي والاستكشافات الجديدة، إضافة إلى استثمارات في دول أخرى.
وأضاف المرزوق أن النفط الصخري جزء مؤثر من الطاقة في العالم ويجب استمرار التعايش معه مؤكدا التوافق الكامل على مد التخفيضات تسعة أشهر وأن إقرار تخفيضات أخرى يعتمد على البيانات المتوافرة في السوق وتطوراتها، وأن كل التقارير عن الأسواق تشير حتى الآن إلى تعافي وتوازن السوق وعودة المخزونات إلى متوسط خمس سنوات.
وأوضح وزير النفط الكويتي أن أوبك ستناقش وضع سقف لإنتاج نيجيريا عند 1.8 مليون برميل يوميا وليبيا عند مليون برميل يوميا بعد أن ظل البلدان معفيين إلى الآن بسبب الاضطرابات وانخفاض الإنتاج عن المستويات الطبيعية.
بدوره، أكد لـ "الاقتصادية"، جبار اللعيبي وزير النفط العراقي، أن بلاده ملتزمة التزاما كاملا بخفض الإنتاج وأن جهودها في زيادة الإنتاج تعود إلى خطط إنتاجية تم إقررها عام 2010 عندما تعاقدت العراق مع العديد من شركات الطاقة الدولية لتطوير قدراتها الإنتاجية وزيادة مواردها النفطية وهذه الخطط نحن أيضا ملتزمون بها ولكنها لن تؤثر في تعاوننا مع "أوبك."
واعتبر اللعيبي أن تأثيرات قضية كردستان "السياسية بالأساس" في سوق النفط تراجعت، في ظل نجاح وزارة النفط العراقية في السيطرة على حقول النفط كافة في كركوك مشيرا إلى بدء بلاده خطة عمل شاملة للإنتاج والتصدير في كركوك.
من جانبه، رفض المهندس مصطفى صنع الله رئيس مؤسسة النفط الليبية، ممثل بلاده في اجتماع "أوبك"، التعليق لـ "الاقتصادية"، على احتمالية انضمام بلاده إلى اتفاق خفض الإنتاج كما فضل الحديث عن وضع سوق النفط في العام المقبل.
وقال صنع الله إن زيارته إلى مصر أخيرا كانت ناجحة حيث بحث مع وزير البترول المصري فرص التعاون في المجال النفطي خاصة أعمال صيانة المصافي وتطوير البنية التحتية لمنشآت النفط، مشيرا إلى أن التعاون بين البلدين سيأخذ مجالات فنية عديدة تشمل العنصر البشري والخبرات في قطاع النفط، موضحا أن قطاع النفط الليبي يشهد تعافيا مستمرا بالتعاون مع جهود الدول العربية الشقيقة.
من ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية"، مصطفى جوتوني وزير النفط الجزائري، أن اجتماع دول "أوبك" يعد فرصة مهمة وجيدة لتدارس وضع السوق بالتشاور مع بقية المنتجين، متوقعا أن يكون وضع السوق إيجابيا في العام الجديد بفضل جهود خفض الإنتاج التي تقودها المنظمة بالتعاون مع المستقلين، لكنه أشار إلى أن النفط الصخري الأمريكي مكون مهم في سوق الطاقة ونحن بصدد متابعة تطوراته وقياس مدى تأثيره في جهود المنتجين وفي استقرار السوق بشكل عام.
من جانبه، ذكر لـ "الاقتصادية"، طارق الملا وزير البترول المصري، أن بلاده تحضر بصفة مراقب ولم تشارك في خفض الإنتاج حيث إنها دولة مستوردة للطاقة والأفضل لها متابعة السوق، لافتا إلى أن مصر انقطعت عن صفة مراقب لنحو 10 سنوات ثم عادت العام الحالي، وتشارك مصر وتركمانستان في الاجتماع كمراقبين لأول مرة.
وأوضح الملا أن مصر تؤمن بضرورة استقرار السوق والتعاون مع المنتجين لتنمية الاستثمار، منوها

إلى وجود طفرة في استثمارت الغاز الطبيعي في مصر ونأمل أن تصل إلى حد الاكتفاء من الإنتاج المحلي من الغاز بنهاية 2018، مشددا على الحاجة إلى استقرار الأسعار أيضا وإلى أهمية العلاقة الجيدة والمتوازنة بين المنتجين والمستهلكين ما سينعكس بالإيجاب على وضع الاستثمارات.
إلى ذلك، قال ألكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي عقب اختتام الاجتماعات أن الاتفاق بين أوبك وخارج أوبك كانت له تأثيرات جيدة وواسعة في السوق متمثلة في سرعة استعادة التوازن.
ودعا نوفاك إلى استمراية التنسيق وتفعيل برامج الحوار بين المنتجين مشيرا إلى الدوري المحوري والقيادي للسعودية في تسهيل الوصول إلى الإنجازات الإيجابية التي تحققت في السوق كما كان للكويت دور مهم فى مراقبة خفض الإنتاج ومتابعة تطورات وأحدث بيانات السوق.
ووافقت أوبك أمس على تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2018 بينما تسعى المنظمة جاهدة للانتهاء من إزالة وفرة في المعروض العالمي من الخام وتفادي انهيار آخر للأسعار.
وتم التوصل للاتفاق من حيث المبدأ بعد بضع ساعات من المناقشات في مقر أوبك في فيينا، وصرح مندوب في أوبك بأن المنظمة لم تتفق على خطة محددة لمراجعة اتفاق خفض إنتاج النفط في اجتماعها القادم في حزيران (يونيو)، فيما أفاد مصدر آخر أنه تم إدراج نيجيريا وليبيا في اتفاق أوبك لتخفيضات النفط، وسيكون إنتاج البلدين عند مستوى 2017.
ويشير محللون إلى أن المنتجين قد ينهون الاتفاق في وقت مبكر إذا شهدت السوق ارتفاعات محمومة في الأسعار، في الوقت الذي تضغط فيه روسيا غير العضو في المنظمة، التي قلصت الإنتاج بشدة هذا العام مع أوبك للمرة الأولى، من أجل تقديم رسالة واضحة بشأن كيفية خروج المنتجين من اتفاق التخفيضات كي لا تشهد السوق نقصا في المعروض في وقت قريب جدا.
وينتهي أجل الاتفاق الحالي لخفض الإنتاج في نهاية آذار (مارس) المقبل، إذ يقلص المنتجون بموجبه الإمدادات بنحو 1.8 مليون برميل يوميا في مسعى لتعزيز أسعار النفط.
وبحسب "رويترز"، فقد صعد خام القياس العالمي مزيج برنت أكثر من 1.5 في المائة أمس متجاوزا 64 دولارا للبرميل، وقال وزير الطاقة العراقي جبار اللعيبي إن "العوامل الأساسية التي قد تضمن إجراء مراجعة هي التغيرات في السوق والأسعار."
ومع ارتفاع أسعار النفط فوق 60 دولارا للبرميل، عبرت روسيا عن تخوفها من أن التمديد قد يؤدي إلى زيادة إنتاج الخام في الولايات المتحدة غير المشاركة في الاتفاق.
ويعتقد جاري روس المراقب المخضرم لأوبك ومؤسس "بيرا" للاستشارات، أن: "الأسعار ستلقى دعما في ديسمبر بسحب كبير من المخزونات العالمية. السوق قد تحدث مفاجأة بالارتفاع، ولا يستبعد وصولها إلى 70 دولارا لبرميل برنت إذا حدث تعطل غير متوقع في الإمدادات."
وظلت تخفيضات الإنتاج قائمة منذ بداية 2017 وساعدت على تقليص فائض مخزونات النفط العالمية وإن كانت تلك المخزونات ما زالت، وفق أوبك، أعلى من متوسط خمس سنوات بمقدار 140 مليون برميل.

- **The Daily Star –Friday 01.12.2017**
  - Iraq's November oil exports from south average 3.5M bpd: oil official

Details:

Iraq's November oil exports from south average 3.5M bpd: oil official

BASRA, Iraq: Oil exports from Iraq's southern ports rose to an average of 3.5 million barrels per day (bpd) in November from 3.35 million bpd in October, Basra Oil Company Director General Ihsan Abdul Jabbar told Reuters Friday.

Southern exports are on the rise as Iraq looks to offset the halting of exports from its Kirkuk oilfields in the north in mid-October after Baghdad government forces dislodged Kurdish Peshmerga fighters from the area.

A southern export figure of 3.9 million bpd released by the oil ministry on Thursday, the highest ever, referred just to output on Nov. 29, Abdul Jabbar said.

"The November average was 3.5 million bpd," he said.

The Iraqi government's November revenues from oil exports were at over $6 billion, an oil ministry spokesman later said in a statement, with a total of over 105 million barrels sold. The average price per barrel sold was $57.194, the spokesman said.

Southern exports are shipped by state-owned Basra Oil and sold by state oil marketer SOMO on behalf of the central government.

SOMO is also in charge of selling crude from Kirkuk but there were no exports from there in October or November, the oil ministry said.

The Kurdistan Regional Government in northern Iraq sells crude from its own fields through a pipeline to the Turkish Mediterranean port of Ceyhan.

Iraq is OPEC's second-largest producer after Saudi Arabia with an output capacity of 4.8 million bpd which Baghdad aims to increase to 5 million bpd.

Actual production is less than 4.5 million bpd in line with an agreement among oil exporting nations to curb output in order to support crude prices and reduce global oil inventories.

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 01.12.2017**
  - مصر وليبيا تبحثان التعاون في تخزين وتداول الخام
  - «برنت» يتفاعل مع التمديد ويلامس 64 دولاراً
  - تراجع واردات آسيا من النفط الإيراني

التفاصيل:

مصر وليبيا تبحثان التعاون في تخزين وتداول الخام

بحث المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والمهندس مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، التعاون بين البلدين في مجال البترول، وسبل تعظيم الاستفادة من الخبرات والفرص والمشروعات، ومن ذلك مشاركة مصر في تطوير قطاع البترول الليبي، وكذلك تخزين وتداول البترول الليبي في مصر.

وقالت وزارة البترول والثروة المعدنية في مصر، إن الملا ناقش مع الجانب الليبي فرص تعزيز التعاون المشترك، وفتح مجالات جديدة للعمل البترولي، وتمكين الجانب الليبي من تحقيق تعافي

القطاع البترولي، كما تم بحث الفرص المتاحة أمام شركات البترول المصرية للتعاون في أعمال تنفيذ المشروعات البترولية داخل ليبيا، لافتاً إلى أن شركات البترول المصرية تمتلك خبرات كبيرة في تنفيذ أعمال ومشروعات ناجحة في مجال البترول والغاز داخل ليبيا على مدار سنوات سابقة، كما تم بحث إمكانية التوسع في تدريب الكوادر.
وأضافت إن المسؤولين المصري والليبي استعرضا تطور العمل في المشروعات المشتركة بين البلدين لتخزين وتداول وتوزيع المنتجات البترولية، والتي تخدم السوق المصري، من خلال مشروع الشركة العربية لخطوط أنابيب النفط «التيوب»، في مدينة بدر بالقاهرة، وكذلك بحث أنشطة شركة ليبيا أويل، التي تمارس نشاطها حالياً في مصر بنجاح

«برنت» يتفاعل مع التمديد ويلامس 64 دولاراً
«أوبك» تمدد تخفيضات إنتاج النفط إلى نهاية 2018

تتجه منظمة أوبك والمنتجون خارجها على مايبدو للاتفاق على تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2018 للانتهاء من تصريف تخمة المعروض العالمي من الخام، بينما يشيرون إلى أنهم قد ينهون الاتفاق في وقت مبكر إذا شهدت السوق ارتفاعات محمومة في الأسعار.
وضغطت روسيا غير العضو في المنظمة، والتي قلصت الإنتاج بشدة هذا العام مع أوبك للمرة الأولى، من أجل تقديم رسالة واضحة بشأن كيفية خروج المنتجين من اتفاق التخفيضات كي لا تشهد السوق نقصاً في المعروض في وقت قريب جداً.
وينتهي أجل الاتفاق الحالي لخفض الإنتاج في نهاية مارس/ آذار المقبل، إذ يقلص المنتجون بموجبه الإمدادات بنحو 1.8 مليون برميل يومياً في مسعى لتعزيز أسعار النفط.
قبل بدء اجتماع المنظمة التي تضم 14 دولة في فيينا، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إنه يفضل تمديد التخفيضات تسعة شهور حتى نهاية عام 2018.
وأضاف إنه من السابق لأوانه الحديث عن الخروج من التخفيضات لستة أشهر على الأقل، مشيراً إلى أن أوبك ستنظر خلال اجتماعها في يونيو/ حزيران في مدى التقدم الذي تحقق.
وتابع «عندما نصل إلى (نقطة) خروج سنفعل ذلك بشكل تدريجي جداً... للتأكد من عدم إحداث صدمة في السوق.«
وقال وزراء نفط العراق وإيران وأنجولا أيضاً إنه من الممكن إجراء مراجعة للاتفاق الحالي خلال اجتماع أوبك في يونيو/ حزيران إذا صارت الفجوة ضيقة جداً بين العرض والطلب في السوق.
وقال وزير الطاقة العراقي جبار اللعيبي «العوامل الأساسية التي قد تضمن إجراء مراجعة هي التغيرات في السوق والأسعار.«
وقال وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه إن 60 دولاراً للبرميل سعر جيد.
وأعقب اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اجتماع آخر يضم المنظمة والمنتجين المستقلين بقيادة روسيا
ومع ارتفاع أسعار النفط فوق 60 دولاراً للبرميل، عبرت روسيا عن تخوفها من أن التمديد قد يؤدي إلى زيادة إنتاج الخام في الولايات المتحدة غير المشاركة في الاتفاق.
ومن أجل ضبط ميزانيتها، تحتاج روسيا أن تكون أسعار النفط أقل بكثير مما تسعى إليه السعودية أكبر منتج في أوبك التي تستعد لإدراج أسهم عملاق النفط أرامكو العام القادم ومن ثم ستستفيد من سعر النفط الأعلى.
وقال جاري روس المراقب المخضرم لأوبك ومؤسس بيرا للاستشارات «الأسعار ستلقى دعماً في ديسمبر بسحب كبير من المخزونات العالمية. السوق قد تحدث مفاجأة بالارتفاع، ولا يستبعد

وصولها إلى 70 دولاراً لبرميل برنت إذا حدث تعطل غير متوقع في الإمدادات.«
وقال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن أوبك ستناقش وضع سقف لإنتاج نيجيريا عند 1.8 مليون برميل يومياً وليبيا عند مليون برميل يومياً بعد أن ظل البدان معفيين إلى الآن بسبب الاضطرابات وانخفاض الإنتاج عن المستويات الطبيعية.
وظلت تخفيضات الإنتاج قائمة منذ بداية 2017 وساعدت على تقليص فائض مخزونات النفط العالمية وإن كانت تلك المخزونات ما زالت، وفق أوبك، أعلى من متوسط خمس سنوات بمقدار 140 مليون برميل.
ولمحت روسيا إلى أنها تريد فهماً أفضل لكيفية خروج المنتجين من اتفاق التخفيضات حيث تريد تقديم خطوط إرشادية لشركاتها الخاصة والعامة العاملة في قطاع الطاقة.
وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك: «من المهم إعداد استراتيجية نتبعها من إبريل 2018.«

تراجع واردات آسيا من النفط الإيراني

تراجعت واردات كبار المشترين الآسيويين من النفط الإيراني في أكتوبر /تشرين الأول من أعلى مستوى في ستة أشهر الذي سجلته في الشهر السابق، في أول انخفاض منذ يونيو/ حزيران، حيث كانت كوريا الجنوبية هي الوحيدة بين كبار المستوردين الآسيويين التي زادت وارداتها.
وأظهرت بيانات حكومية وأخرى تتبع حركة السفن أن الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية استوردت نحو 1.75 مليون برميل يوميا في الشهر الماضي بزيادة 11.4 % على أساس سنوي.
وقال مصدر مطلع على جداول الناقلات الإيرانية في نهاية الشهر الماضي إن الشحنات في نوفمبر/ تشرين الثاني شهدت المزيد من الانخفاض على الأرجح مع تراجع تحميلات النفط المتجهة إلى آسيا عن 1.5 مليون برميل في أكتوبر.
وتسعى طهران للاحتفاظ بعملائها الآسيويين وتأمل بأن تعزز تخفيضات الأسعار جاذبية خامها مقارنة مع خامات الشرق الأوسط الأخرى حتى على الرغم من احتمال تجدد العقوبات الأمريكية عليها.
وانخفضت واردات الهند من الخام الإيراني 38.9 في المئة إلى نحو 467 ألف برميل يومياً في الشهر الماضي على أساسي سنوي.
وتراجعت واردات الصين، أكبر مشتر للخام الإيراني في آسيا، 11.5 في المئة على أساس سنوي لتتلقى نحو 685 ألف برميل يوميا.
وزادت واردات كوريا الجنوبية بنحو 90 % في أكتوبر على أساس سنوي إلى نحو 427 ألف برميل يوميا.
وانخفضت واردات اليابان التي أعلنت الأرقام الرسمية يوم الخميس بنحو 20 في المئة على أساس سنوي إلى 165 ألف برميل يومياً.